واقع تطبيق مبـــادئ الحوكمة في البنـــوك الجزائرية
– دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية–

د/ بن رجم محمد خميسي
جامعة سوق أهراس

أ/ صلاح سعاد
جامعة عنابة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الجزائرية، و من أجل ذلك تم تصميم استبيان بالاعتماد على الدراسات النظرية و الدراسات السابقة، و قد تم توزيعه على عينة عشوائية تتكون من 30 موظف في البنوك بين محاسبين و مدققين و رؤساء أقسام، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19.0 لمعالجة البيانات و اختبار الفرضيات ؛ و قد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تطبق جزئيا مبادئ الحوكمة حيث يعد تطبيق الحوكمة في مرحلته الأولى مما يستدعي ضرورة إيجاد إستراتيجية فعالة من أجل تطبيق أمثل لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، القطاع المصرفي.

Abstract :

This study focus on the reality of the of corporate governance principles application in Algerian banks, for this reason questionnaire was designed depending on theoretical and previous studies, and it distributed on random sample which consists 30 accountants, auditors and heads of department work in banks.

The study use SPSS 19.0 to deal the data and test hypotheses

The study found that the Algerian banks apply partially the corporate governance principles and the application of corporate governance in its first phase which requires providing efficient strategy in order to apply the corporate governance principles in the Algerian banks

Keywords :
Corporate governance, the principles of corporate governance, banking sector

المقدمة:

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة على حد سواء،خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية و المالية التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين في كل من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية للعديد من أقطاب الاقتصاد بداية بأزمة شركة انرون للطاقة و شركة وورلد كوم للاتصالات الأمريكية وصولا لأزمة الرهون العقارية 2008 ؛ و قد كان أحد أهم أسبابها هو عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية و غير المالية في القوائم المالية بالإضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية،ثم إن اتجاه الدول نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي و التحرر المالي و المصرفي جعل الحكم الراشد في قمة اهتمامات الجهات التنظيمية و المهنية ؛وقد أصدرت كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و لجنة بازل للرقابة المصرفية أوراقا دولية تتضمن أدلة و معايير للحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية و أصبحت هذه الأوراق بمثابة المرجع الذي تعتمد عليه الذي تعتمد عليه الدول للحفاظ على سلامة أنظمتها المصرفية.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:ما مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

فرضية الدراسة:

– لا تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

و يشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات؛

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين؛

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين؛

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح؛

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية؛

– لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

أهداف الدراسة:يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي:

-تحديد الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ؛

- تبيان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي؛

- تسليط الضوء على واقع تطبيق هذه المبادئ في البنوك الجزائرية ؛

- محاولة الخروج باقتراحات من شأنها تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من الأهمية البالغة التي احتلتها الحوكمة في السنوات الأخيرة خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية و المصرفية التي مست العديد من الشركات العالمية ؛و باعتبار القطاع المصرفي الممول الرئيسي لكافة القطاعات الأخرى، و أن الطبيعة الخاصة لهذا القطاع تجعل انهياره يؤثر على دائرة أكثر اتساعا،فإن تبني نظام حوكمة سليمة من شأنه تحسين عملية إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك و تحسين أداء البنوك و رفع قيمته و تعزيز ثقة أصحاب المصالح في البنك؛ و أن ضعف الحوكمة في هذا القطاع يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية.

منهج الدراسة:

تماشيا مع موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بهدف استقراء بعض الكتابات و الدراسات السابقة حول موضوع الحوكمة المؤسسية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية؛ من أجل اختبار صحة الفرضية من عدمه تم استخدام استبيان وزع على الإطارات العاملة بالبنوك و قد تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS 19.0.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدارسة تم تقسيم بحثنا إلى جانبين جانب نظري تناول الدراسات السابقة حول موضوع الحوكمة والإطار العام لحوكمة الشركات ، و جانب تطبيقي تم فيه الوقوف على واقع تطبيق هذه المبادئ في عينة من البنوك التجارية الجزائرية.

الجانب النظري:

أولا : الدراسات السابقة:

1- دراسة دهمش و أبو زر2003_الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالتدقيق و مهنة المحاسبة[1] هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن الحاكمية المؤسسية و متطلبات نظامها الفعال و قد توصلت إلى ضرورة تطوير معايير محاسبية و تدقيقية رفيعة المستوى.

2- دراسة عبد الحليم 2005_ حوكمة المصارف[2]

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة المؤسسية و إبراز أهمية تطبيق الحوكمة على الجهاز المصرفي السوداني ،و توصلت الدراسة إلى إن المصارف السودانية تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية الممثلة في مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي و تعليمات البنك المركزي.

3- دراسة عفاف اسحق محمد أبو زر 2006_إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني[3]

هدفت الدراسة إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي و توصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالافصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عما 1999 كما أن هناك اتساقا كبيرا في القوانين و التشريعات الأردنية مع قواعد و مبادئ الحاكمية الصادرة عن OECDلعام 2004

4-دراسة إبراهيم اسحق نسمان2009_دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة[4]

تناولت الدراسة بالتحليل و المناقشة دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين و توصلت الدراسة إلى أن تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمصرف و إدارة المراجعة الداخلية و المراجعين الخارجيين للمصرف للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في المصارف.

5- دراسة فاتح دبلة و محمد جلاب2012_ الحوكمة و دورها في إدارة المخاطر[5]

توصلت الدراسة إلى الدور الفعال الذي يلعبه مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من جهة و إدارة المخاطر من جهة أخرى بالإضافة إلى دور كل من الإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر في عملية إدارة المخاطر.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلعب القطاع المصرفي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية مما يستدعي ضرورة الحفاظ على سلامته من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تعد بمثابة نموذج لحماية البنوك من الانهيارات المالية، و تعد الجزائر من الدول التي حاولت تبني نظام الحكم الراشد من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تأخذ بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و مدى نجاح تجربة الحوكمة في البنوك الجزائرية خاصة و أن هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تطرقت لهذا الموضوع.

ثانيا: الإطار العام لحوكمة الشركات:

1- تعريف الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح corporate governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح و التي تم الاتفاق عليها فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".[6]

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة المصرفية بأنها: "الأساليب التي تدير بها البنوك أعمالها من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا له، و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، التشغيل، حماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة بما يحقق مصلحة المودعين".[7]

كما تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك و حماية حقوق حملة الأسهم و المودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية و التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية و تنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة و البنوك الخاصة و المشتركة".[8]

2-مبادئ حوكمة الشركات:وضعت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في 1999 مبادئ حوكمة الشركات و قد تعديلها و مراجعتها في 2004 لتشمل آخر المستجدات في الدول الأعضاء و غير الأعضاء في المنظمة.[9]

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية،وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها،أ ومن الاتجار في المعلومات الداخلية،وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

3-أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي:[10]

- أصبحت درجة التزام البنوك و الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية و من ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع و اقتحام السواق و جلب العملاء؛

- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك و تجنب التعثر و الإفلاس بما يضمن تطوير الأداء و يساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛

- يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت و نظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة البنك بشكل عام؛

- تبني معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل مع المستثمرين و المقترضين في إطار التطبيق السليم لمبتدئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.

4- العوامل الداعمة لتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي:[11]

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في البنوك مجموعة من العناصر الأساسية من بينها ما يلي:

- وضع أهداف إستراتيجية و مجموعة من القيم و المبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛

- وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك؛

- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة و إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة و عدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية؛

- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛

- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون و الخارجي في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية؛

- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك و أهدافه و البيئة المحيطة؛

- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة و الإدارة العليا.

هذا بالإضافة إلى:[12]

-الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية؛

– الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد و سلامة الرقابة؛

– رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك؛

– ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة.

الجانب التطبيقي:

مجتمع وعينة الدراسة:

لدراسة مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تم اختيار عينة مكونة من 5 بنوك بنكان عموميان جزائريان و هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري، و بنكان خاصان أجنبيان و هما BNP Paribas و بنك السلام و بنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص الأجنبي و هو بنك البركة الجزائري و قد تم توزيع 32 استبانه تم استرداد 31 و قد تم استبعاد استبانه لعدم توفر الشروط المطلوبة للإجابة و بالتالي يكون عدد الإستبانات الخاضعة للدراسة 30 استبيان.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان بالرجوع إلى الأدبيات النظرية حول موضوع الدراسة و خاصة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و قد تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة و يتكون من 4 محاور

القسم الثاني يتناول مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات و يتكون من 6 محاور.

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:

1- المؤهل العلمي:

إن كل عينة الدراسة من حاملي شهادة الليسانس 100%مما يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بطريقة صحيحة على أسئلة الاستبيان.

2- التخصص:

إن أغلبية عينة الدراسة تخصصهم العلمي مالية و محاسبة بنسبة 46.7%و هي الفئة

الأنسب للإجابة على فقرات الاستبيان كما أن 23.3% منه تخصصهم اقتصاد 16.7% تخصصهم إدارة أعمال و 13.3% تخصصات أخرى .

3- المستوى الوظيفي:

تتميز عينة الدراسة بتنوع الوظائف بين محاسبين و مدققين بنسبة 16.7% لكل منهما و رؤساء أقسام و وظائف أخرى بنسبة 33.3% لكل منهما مما يدعم الثقة في المعلومات المقدمة من قبل المستجوبين.

4- عدد سنوات الخبرة:

ما نسبته 56.7% من عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات و 33.3% تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات و 10 %تقل خبرتهم عن 5 سنوات و هذه يعكس مدى قدرتهم على فهم الموضوع و الإجابة بطريقة تعطي نتائج أقرب إلى الواقع .

قياس ثبات الاستبيان:

قد تم اختبار الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمة 83.3% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60% و صدق المحك هو91.26%و منه فالاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

المعالجات الاحصائية:تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- التكرارات ، النسب المئوية،المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري.
- معامل ألفا كرونباخ بغرض قياس ثبات الاستبيان.
- اختبار T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات.

عرض و تحليل نتائج الدراسة:

و لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة و تحديد نتائج الاختبارات كما يبين الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم(1) مقياس ليكارت الخماسي لعينة الدراسة

المقايس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة المعيارية	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100	%80	%60	%40	%20

و قد كانت النتائج كالتالي:

نتائج فقرات المحور الأول "مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات " كما هو موضح في الجدول رقم(2):

الجدول رقم(2)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يتم توزيع المسؤوليات و المصالح بشكل واضح و بما يخدم مصلحة الجميع	4.500	0.682	90
02	توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم و إدارة المخاطر	4.600	0.498	92
03	تمارس لجنة المراجعة وظائفها(مثل الإشراف على القوائم المالية) بكل استقلالية	4.300	0.466	86
04	يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من بين الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة	4.233	0.504	84.66
05	توجد على مستوى البنك لجنة للترشيحات و تقييم المكافآت	1.566	0.504	31.32
06	يتم اختيار أعضاء لجنة الترشيحات و المكافآت و مدة عضويتهم من قبل الجمعية العامة للبنك و من بين الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة	1.566	0.504	31.32
07	يتم الإفصاح عن نسبة تحقق الأهداف التشغيلية	4.333	0.479	86.66
08	يوجد في البنك نظام مناسب لحفظ المستندات	4.600	0.498	92
	جميع الفقرات	**3.712**	**0.250**	**74.24**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

من الجدول السابق يتضح لنا أن الوزن النسبي يقع ما بين 80-100% بالنسبة للفقرات 08،07،04،03،02،01،أما بالنسبة للفقرتين 05 و 06 فقد كان الوزن نسبي 32.32 % لكلا الفقرتين و بموسط حسابي 1.556 مما يدل على عدم وجود لجنة للترشيحات و المكافآت على مستوى البنوك الجزائرية.

من ناحية أخرى فقد كان الوزن النسبيلجميع فقرات المحور الأول 74.24% و هو

أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وأن المتوسط الحسابي يساوي3.712و هو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3 ، مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .

نتائج فقرات المحور الثاني " مبدأ حماية حقوق المساهمين" كما هو موضح في الجدول رقم(3):

الجدول رقم (3)

	الفقرات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الوزن النسبي%**
01	للبنك آليات و قوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	2.133	1.105	42.66
02	يحصل المساهمون على كافة المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب(مكان و تاريخ و جدول أعمال الجمعية العامة، الموضوعات التي سيتم اتخاذ القرار بشأنها)	2.533	1.252	50.66
03	للبنك بنود تمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي	2.500	1.196	50
04	يتوفر البنك على بنود تمكن المساهم من التصويت غيابيا (إنابة مساهم آخر للتصويت بدله)	2.433	1.135	48.66
05	تتيح قوانين البنك و بنوده للمساهمين فرصة للمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين	2.500	1.224	50
06	يحصل المساهمون على المعلومات الكافية فيما يتعلق بتعديلات النظام الأساسي –طرح أسهم جديدة- أو أي عمليات استثنائية تؤثر على الشركة.	2.466	1.166	49.32
	جميع الفقرات	**2.427**	**1.094**	**48.55**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي لكافة الفقرات هو أقل من 60 % الوزن

النسبي العام 48.55%كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 2.427 و هو أقل من من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3) و مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين .

نتائج فقرات المحور الثالث" مبدأ المساواة بين المساهمين" كما هو موضح في الجدول (4):

الجدول رقم (4)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	للبنك نظام قانوني يحمي مساهمي الأقلية من إساءة استغلال التي يقوم بها المساهمون أصحاب النسب الحاكمة	2.300	1.118	46
02	يتمتع كافة المساهمون بالحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة	2.133	0.987	42.6
03	يتم استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة البنك في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم	2.566	1.304	51.32
04	توجد آليات تضمن سلامة عملية التصويت من خلال جهة محايدة	2.266	1.112	45.32
05	توجد آليات تجبر أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين عن أي قرابات أو علاقات خاصة تؤثر على الإدارة	2.100	0.884	42
06	يمنع تداول الأسهم بين الداخليين(المطلعين على المعلومات الداخلية)	2.200	0.846	44
	جميع الفقرات	**2.261**	**0.096**	**45.20**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 2.261 و هو أقل من من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3 و الوزن النسبي 48.55%و هو أقل من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين .

نتائج فقرات المحور الرابع"مبدأ مراعاة أصحاب المصالح"كما هو موضح في الجدول (5):

الجدول رقم (5)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح	4.000	0.742	80
02	توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال آرائهم و اقتراحاتهم	2.166	1.176	43.32
03	إسهامات العاملين من شأنها تحسين أداء البنك و خلق الثروة	4.366	0.490	87.32
04	للبنك آليات تضمن حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة و بالقدر الكافي و في الوقت المناسب	4.266	0.449	85.32
05	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين في حالة الممارسات غير الأخلاقية و غير القانونية ضدهم	1.766	0.626	35.32
06	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون	4.266	0.449	85.32
	جميع الفقرات	**3.472**	**0.300**	**69.43**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا الوزن النسبي أقل من 60% للفقرتين 02،05

حيث بلغ 43.32، 35.32 على التوالي مما يدل على أنه لا توجد آليات لتوصيل آراء الموظفين و اقتراحاتهم كما لا يوجد وسيلة يستطيع من خلالها العامل طرح شكاويه ، و يقع الوزن النسبي بين80-100 % بالنسبة للفقرات 01،03،04،06 أما بالنسبة الوزن النسبي العام 69.43% و هو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60%كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.472 و هو أكبرمن الوسط الحسابي المفترض للدراسة3 و مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح.

نتائج فقرات المحور الخامس " مبدأ الإفصاح و الشفافية" كما هو موضح في الجدول رقم(6):

الجدول رقم (6)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد و طبقا للمعايير المحاسبية الدولية	4.766	0.430	95.32
02	يقوم البنك بتوكيل مراجع خارجي مستقل و كفء و مؤهل يقدم تأكيدات أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك	4.733	0.449	94.66
03	يفصح البنك عن المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة و كيفية اختيارهم	1.733	0.520	34.66
04	يفصح البنك عن سياسته المنتهجة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	1.633	0.556	32.66
05	يقدم البنك معلومات عن سياسته في توظيف عامليه و عن برامج التنمية و التدريب	4.166	0.379	83.32
06	يتم الإفصاح عن كافة العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقربائهم	4.033	0.556	80.66
07	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية و خططه المالية	2.800	1.270	56
08	يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة	4.166	0.461	83.32
09	يقوم البنك بالإفصاح عن سياسته في عملية إدارة المخاطر	3.966	0.808	79.32
10	يتم الإفصاح عن النتائج المالية و التشغيلية	4.500	0.508	90
	جميع الفقرات	**3.684**	**0.304**	**72.99**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي أقل من 60 بالنسبة للفقرات 03 ،04،07مما يدل على أن البنك لا يقوم بالإفصاح عن مؤهلات اعضاء مجلس الإدارة ولاعن كيفية اختيارهم و هو ما يدل عليه الوسط الحسابي المقدر ب 1.733 ،1.633 على التوالي، كما لا يفصح البنك عن سياسته المنتهجة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و هو ما يدل عليه الوسط الحسابي المقدر ب 1.633، و من 80-100% بالنسبة للفقرات

01،02،05،06،08،09،10 أما بالنسبة للوزن النسبي العام72.99% و هو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.684 و أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة3 مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .

نتائج فقرات المحور السادس " **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**" كما هو موضح في الجدول رقم(7):

الجدول رقم (7)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة و بعد موافقة الجهة الرقابية	3.133	1.074	62.66
02	يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين	4.100	0.758	82
03	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بعقد اجتماعات المجلس على الأقل مرة كل 03 أشهر	4.466	0.507	89.32
04	عدد أعضاء المجلس مناسب للقيام بمهامه(لا يقل عن 03)	3.966	0.718	79.32
05	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة العلمية و بالمعرفة الجيدة و الخبرة اللازمة	4.400	0.498	88
06	يعين أعضاء مجلس الإدارة من خارج البنك من اجل تمكنهم من ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على أعمال البنك	4.566	0.504	91.32
07	يتم تعديل عضوية مجلس الإدارة بين الفترة و الأخرى	4.000	0.742	80
08	سياسة الأجور و المكافآت تتناسب مع ثقافة و أهداف و إستراتيجية البنك في الأجل الطويل	3.666	0.061	73.32
09	يقوم المجلس بتعيين المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين بما يخدم مصلحة البنك و	4.433	0.504	88.66

	الأطراف ذات العلاقة			
10	يتلقى مجلس الإدارة تقريرا من لجنة المراجعة و الإدارة التنفيذية و المراجعين في حالة مخالفة القواعد و اللوائح الإشرافية	4.433	0.504	88.66
11	يقوم المجلس بوضع إطار واضح من السياسات و الأهداف بما في ذلك من موازنات و عمليات مالية	4.600	0.498	92
12	يقوم المجلس بوضع سياسات مكتوبة بشأن الخزينة	4.433	0.678	88.66
13	يقع على عاتق المجلس مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية	4.766	0.430	95.32
14	يتأكد المجلس أن إجراءات البنك فيما يتعلق باكتشاف عمليات غسيل الأموال تتفق مع التعليمات الرسمية	4.230	0.727	84.6
	جميع الفقرات	**4.228**	**0.219**	**84.56**

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي يقع ما بين 60-80% بالنسبة للفقرات 01،04،07،08،ومن80-100%بالنسبة للفقرات14،13،12،11،10،09،06،05،03،02، و الوزن النسبي العام 84.56% و هو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.228 و هو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3 مما يدل على أنه و بصفة عامة فإن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة One Sample t test لتحليل فقرات الاستبيان .

اختبار الفرضية الأولى:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة =**15.590**أكبر من

قيمة t الجدولية و تبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

النتائج مبينة في الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
15.590	2.0452	0.000	رفض H0	3.712

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية الثانية:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ حماية حقوق المساهمين

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة =**2.863-** أقل من قيمة tالجدولية و تبعا لقاعدة القرارنقبل H0 و نرفضH1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين.

النتائج مبينة في الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
-2.863	2.0452	0.000	قبول H0	2.427

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية الثالثة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ المساواة بين المساهمين

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة=**4.466-** أقل من قيمة t الجدولية و تبعا لقاعدة القرارنقبل H0 و نرفض H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين.

النتائج مبينة في الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
-4.466	2.0452	0.000	قبول H0	2.261

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية الرابعة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة=**8.612**أكبر من قيمة tالجدولية و تبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح.

النتائج مبينة في الجدول رقم (11) التالي:

الجدول رقم (11)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
8.612	2.0452	0.000	رفض H0	3.472

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية الخامسة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ الإفصاح و الشفافية

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة= **12.317** أكبر من قيمة t الجدولية و تبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.

النتائج مبينة في الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12)

T المحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
12.317	2.0452	0.000	رفض H0	3.684

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية السادسة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ مسؤولية مجلس الإدارة

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة=**30.716**أكبر من قيمة tالجدولية و تبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة.

النتائج مبينة في الجدول رقم (13) التالي:

الجدول رقم (13)

tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
30.716	2.0452	0.000	رفض H0	4.228

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

اختبار الفرضية الرئيسة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

بما أن قيمة ان قيمة t المحسوبة= **4.759**أكبر من قيمة t الجدولية و تبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بدرجة متوسطة.

النتائج مبينة في الجدول رقم (14)التالي:

الجدول رقم (14)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
4.759	2.0452	0.000	رفض H0	3.2978

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

النتائج:

-لا تتوفر البنوك الجزائرية على لجنة للترشيحات و المكافآتحيث أن البنك ليس المسؤول عن تعيين رئيس و أعضاء مجلس الإدارة؛

- إن عدم التزام البنوك التجارية الجزائرية بمبدأ حماية حقوق المساهمين و مبدأ المساواة بين المساهمين يرجع إلى أن المالك الوحيد لرأس مال البنوك العموميةهو الدولة؛

- تراعي البنوك الجزائرية حقوق أصحاب المصالح من مودعين ومقترضين،إلا أنها لا تتوفر على آليات تمكن الموظفين من إيصال آرائهم و شكاويهم؛

-لا تقوم البنوك الجزائرية بالإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة و لا عن كيفية اختيارهم كما لا تفصح عن أهدافها المستقبلية مما يدل على أن هناك نقص في الإفصاح الذي تقوم به؛

- يقوم مجلس الإدارة بكافة المهام و المسؤوليات المسطرة في إطار حوكمة الشركات؛

- بصفة عامة لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية في مرحلته الأولى إلا هناك رغبة و انطلاقة في التجسيد الفعلي لهذه المبادئ.

التوصيات:

– العمل على نشر الوعي بمبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية الجزائرية من خلال عمل برامج تدريبية و تكوينية في مجال الحوكمة؛

– العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي من خلال رقابته على كل من المدققين الداخليين و الخارجيين ومن خلال التأكد من وجود نظم ملائمة لعملية إدارة المخاطر؛

– دعم دور الرقابة الداخلية من خلال التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة التأكد من كفاءة الجهاز الإداري و مدى تطبيق المقررات الصادرة؛

– تفعيل دور السوق المالي و ربطه بالقطاع المصرفي و ذلك لحاجتهما الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة؛

– إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك.

المراجع:

[1] دهمش ، نعيم و أبو زر ،عفاف، الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالتدقيق و مهنة المحاسبة ،ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان التحكم المؤسسي و استمرارية المنشأة 24–25 أيلول، 2003

[2] عبد الحليم، محمد: حوكمة المصارف ،المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية، الجزء الثالث ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،2005

[3]عفاف اسحق ، محمد أبو زر، إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن ،2006

[4]إبراهيم اسحق نسمان: دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة، مذكرة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2009

[5]فاتح دبلة و محمد جلاب: الحوكمة المصرفية و مساهمتها في إدارة المخاطر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، العدد 0 ،جامعة بسكرة،2012

[6]محمد ياسين غادر: محددات الحوكمة و معاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان،طرابلس،لبنان،15-17 ديسمبر 2012، ص 12

[7] بن رجم محمد خميسي، معيزي أحلام : أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة، العدد 08، 2012، ص 236

[8] محمد مصطفى سليمان: حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2006، ص281

[9] OECD,OECD principles of corporate governance,2004,www.oecd.org

[10] محمد زيدان :أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 09، 2009،ص 20

[11]حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا -،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد07، ص80

[12]Gérard Charreaux, Le Gouvernement des entreprises "Corporate Gouvernance" Théorie et faites, Edition Economica, Paris, France,1997,p 331